المرأة والحقوق السياسية

في التمدن الحديث

« الحق مع القوة والعبودية نصيب الضعيف » هي سنة العالم التي تمشى عليها في كل زمان ومكان

يعتقد القوي ان الحق في جانبه ، وله استعباد الضعيف . ويصور له عدم انصافه بما يكون له فيه مصلحة ان استعباده للضعيف هو حق طبيعي مشروع — ولهذا اشار ابو العلاء المعري حينما خاطب ديكاً على مائدة بقوله « استضعفوك فذلوك »

ولم يقتصر الانسان في هذا على معاملة الحيوان الاعجم ، يذبح دمه ولبنه ، ويستحل تسخيره ، بل لم يستثن اخاه في الانسانية من الاستعباد والتسخير ، ولم يرحم اخته . فاستضعف الابيض الاسود واستخف القوي بالضعيف ، واستهان الرجل بالمرأة ، فحكموهم واسترقوهم ولم ينعتقوهم ، ويحسب كل هؤلاء المتغلبين ان مصدر سيادتهم مشروع طبيعي ، فادرجوا ذلك في قوانينهم ، واتخذوا هذه القوانين وسيلة لتأييد هذه الحقوق الموضوعة

غير ان التمدن الحديث ، وما فيه من وسائط لشيوع العلم والتنور بين كل الاجناس والطبقات زعزع هذا الوهم المستقر في نفوس الاقوياء . ولكنه مع ذلك لم يسجل اثراً واحداً من تخلي هؤلاء المتغلبين عن حق جوهري من حقوقهم الا بالقوة . فقد تحرر الزنج في امريكا ، ولكن بعد جهاد وسفك دماء ، وأعلنت في اوربا حقوق الانسان وما فيها من مساواة ، ولكن بعد ثورات العامة على الخاصة . واما العناصر الضعيفة فان الدول المسيطرة خافت منها ان تهتبل فرصة الحرب العامة فتثور ، وارادت دول الحلفاء ان تبرر غايتها في تلك الحرب ، فاعلنت استقلالها . ولكن ما استقرت الاحوال وزالت الاخطار حتى قال المسيطرون « كلام الليل يمحوه النهار » ولا بدع فاليأس هو دواء اليأس ، ولا يفل الحديد الا الحديد . افما رأيتم الزنجي كيف نال حريته بالقوة في حين ان المرأة التي لها ما لها من النفوذ على قلب الرجل استرت اعواماً واعواماً ترزح تحت اثقال عبوديتها . افما رأيتم كيف ان اخاها المتغلب لم يتخل لها عن حق من الحقوق الا بعد سعي وجهد منها كبيرين ، وهو لا يزال يسمي اعطاءها حقها منحة منه ؟

أجل فلولا جهاد المرأة في الحرب العامة ولولا ما ضحت به وقدمته في سبيل اوطانها ،

لاستمر الرجل قائماً عقبة كؤداً في وجه كل مطلب لها

فقد انقضى القرن التاسع عشر وروح نابليون الاول لا تزال محكمة النفوذ على شريعة فرنسا. وامر نابليون مع النساء معروف وشدة خصومته لهن مشهورة وهو الذي خاطبهن بقوله: «وما تشتكين بعد يا سيدات ؟ ألم تعترف بانك لكن نفساً رغم تردد بعض الرجال في هذا الشأن ؟ تطالبن بالمساواة ؟ فهذا جنون : فان المرأة في ملك يدنا ، ولسنا نحن ملكاً لها ، لانها تلد لنا الاولاد ، واما الرجل فلا يلد لها . وكما ان الشجرة المثمرة في ملك البستاني ، فان المرأة هي ايضاً متاع الرجل ! »[1]

على ان المرأة وان كانت في شرائع الانكلوسكسون أحسن حالاً منها في البلاد اللاتينية فانها مع ذلك ما انفكت تحذر من بعض نصوص القانون

وان المرأة في نظم بقية الامم الغربية لم تكن احسن حالاً مما اشرنا اليه عنها لدى اللاتين والانكلوسكسون . بل قد اتى عليها حين من الدهر لم تكن شيئاً مذكوراً حتى اذا نضج التمدن الحديث وصار فيه لبنات الغرب نصيب وافر من العلم والفن ، ومشاركة بالكسب والهيئة الاجتماعية تحرين على حقوقهن الضائعة ورفعن اصواتهن في المطالبة بها واكتسبن من الرجال انصاراً مخلصين

اما بقية الرجال فقد كبرت عليهم في بدء الامر ، مطاليب المرأة الحقوقية ، وكانوا اوفر تساهلاً في منحها الحقوق الاجتماعية تدريجاً ، واما الحقوق السياسية ، وفي مقدمتها ان تنتخب وتُنتخب لمجالس النيابة فقد وقفن دونها بحزم مدة طويلة ، يؤيدهم في ذلك السواد الاعظم من النساء . غير ان المطالبات بالحقوق النسائية أصررن على توجيه هدفهن نحو الحقوق السياسية لاعتقادهن انها بمقام الاصل ، اذ متى تسنى لمن الحصول على كراسي مجلس الامة صار لمن نفوذ على تحرير القوانين ، ووسيلة للحصول على المراكز الاجتماعية والسياسية . وتأيد ذلك عندهن بما اتيح لمن من الاصلاح في النظم الاقتصادية منذ منحن حق العضوية في المجالس التجارية والنقابات . وقد ادلى انصار المرأة بالبراهين التالية على وجوب اشتراكها بالحقوق السياسية

(١) لا يكون الانتخاب حقاً عمومياً الا اذا اشتركت النساء فيه . (٢) لما كانت المرأة تشترك في اداء الرسوم مع الرجل صار من حقها الاشتراك في الانتخاب . (٣) بالنظر لاجتناب المرأة المسكر فان اشتراكها مع الرجل في التصويت يضعف ما للحانات من النفوذ

(١) Mme. Avril, Le Féminisme P. 56.

في سير الانتخاب . (٤) حيث ان النساء اشد اقتصاداً من الرجال فان انتخابهن في المجالس يوجه انظار الدول الى سبل الاقتصاد

وقام اخصام القضية النسائية يدفعون هذه الحجج بادلة تلخص بما يأتي :

(١) منذ بداية الكون القيت على عاتق الرجل الخدمات العامة في حين ان المرأة كانت تعنى بادارة بيتها مراعاة لتركيبها الطبيعي . فقبول المرأة في الخدمات العامة ، واعطاؤها حق الانتخاب يؤديان الى خراب راحة العائلة لانهما يصرفانها عن بيتها ، ومن شأن ذلك بالتالي قلب نظام الهيأة الاجتماعية

(٢) للمعامع السياسية تأثير سيء شديد في تغيير ما فطر عليه النساء من لطف محبوب

(٣) ان النسوة وان كنا يؤدين الضرائب مثل الرجال ، غير انهن معفيات من اثقل غرم على النفوس ، وهو غرم الدم[1]

هذا ويشتد بعض انصار المرأة بطلب الحقوق السياسية لها على مبدأ حرية الفرد ، ويقولون ان استثناء النساء منها ضرب من الاستبداد ، ولاسيما لان الكثيرات منهن يساوين الرجال في تواهن العقلية ، وفي مقاماتهن الاجتماعية

ويعترض عليهم المعترضون بقولهم اذا تمسكنا بمبدأ حرية الفرد وسلمنا بوجوب منح المرأة حق الاقتراع وجب منح هذا الحق لغير البالغين ايضاً وهذا امر لا يقول به احد البتة . وانهُ لا يخفى ان حقوق المرأة بالانتخاب مندغمةٌ فرضاً في حقوق الرجل، وهو ينوب عنها في الحقيقة ، فاذا منحت حقاً منفصلاً عن حق زوجها كان ذلك بمثابة جعل الحق الواحد مزدوجاً[2]

على ان المرأة تركت اهل المحاورات والجدل يتقاذفون بحججهم وابرزت من الحزم والعزم والكفاءة ولاسيما في اثناء الحرب العامة ، ما كفل لها النجاح ، فنالت الحقوق المنشودة في بعض الامم ، واوشكت ان تحصل عليها في الامم الاخرى

ولا يسع المقام هنا تبيان جهود النساء في كل امة على حدة في هذا السبيل وتعيين درجة نجاحهن ، وانا قد افردنا لهذا البحث جزءاً خاصاً في كتابنا « المرأة في التمدن الحديث » وفيه اسهاب لمن يريد الاسهاب ، وفيه براهين على نشاط المرأة الغربية وامثلة من شأنها ان تستحث همتنا للنهضة بنحن الرجال في الشرق قبل النساء

بيروت محمد جميل بيهم

(1) René Faignet, Droit Constitutionel P. 28

(2) Barthelmy, Le Vote de Femmes P. 218